

إصلاح نظام الحصص والحوكمة في صندوق النقد الدولي: دراسة تحليلية

عيد رشاد عبد القادر عبد المجيد *

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل إصلاحات نظام الحصص والحوكمة في صندوق النقد الدولي خلال الفترة (2006 - 2024)، ومدى تجاوب هذه الإصلاحات مع الأهمية النسبية المتزايدة للاقتصادات الصاعدة والدول النامية في الاقتصاد العالمي. يستخدم البحث المنهج الاستنباطي والأسلوب التحليلي، من خلال تحليل تطور الأهمية النسبية للاقتصادات الصاعدة والدول النامية في الاقتصاد العالمي، وتحليل نصيبها من الحصص والقوة التصويتية في صندوق النقد الدولي، مع التركيز على القوى الاقتصادية الكبرى (الولايات، الاتحاد الأوروبي، كتل البريكس، اليابان) خلال العقود الثلاثة الأخيرة (1995 - 2024). وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها: (1) لا يزال نظام الحصص والحوكمة في صندوق النقد الدولي يعكس الواقع السياسي الدولي وتوازن القوى، الذي كان قائماً وقت انشاء الصندوق بعد الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من إجراء إصلاحات جزئية في نظام الحصص والحوكمة خلال الفترة (2006 - 2010) إلا أنها لا تعكس الأهمية النسبية المتزايدة للاقتصادات الصاعدة والنامية في الاقتصاد العالمي. (2) تمثل الاعتبارات الجيوسياسية العامل الأهم في ركود إصلاحات صندوق النقد الدولي، نتيجة لعدم رغبة الاقتصادات المتقدمة في التنازل عن نفوذها في الصندوق لصالح الاقتصادات الصاعدة والنامية وخاصة الصين. (3) يتجه النظام النقدي الدولي للتفتت ويتعرض صندوق النقد الدولي للانحدار البطيء وفقدان النفوذ التدريجي بسبب تأخر الإصلاحات.

الكلمات المفتاحية: صندوق النقد الدولي، إصلاح نظام الحصص والحوكمة، الأهمية النسبية للاقتصادات الصاعدة والنامية في الاقتصاد العالمي، إصلاح مؤسسات بريتون وودز، تقويت النظام النقدي الدولي.

* مدرس الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة عين شمس.

IMF Quota and Governance Reform: Analytical Study

Abstract

The research aims to analyze the reforms of the quota and governance system in the IMF during the period (2006-2024), and the extent to which these reforms respond to the increasing relative importance of Emerging Markets and Developing Economies (EMDEs) in the global economy. The research uses the deductive approach and the analytical method, by analyzing the development of the relative importance of EMDEs in the global economy and analyzing their share of quotas and voting power in the IMF, with a focus on the major economic powers (the United States, the European Union, the BRICS bloc, Japan) during the last three decades (1995 - 2024). The research reached a set of results, the most important of which are: (1) The quota and governance system in the IMF still reflects the international political reality and the balance of power that existed at the time of the establishment of the IMF after World War II. Despite the partial reforms in the quota and governance system during the period (2006-2010), they do not reflect the increasing relative importance of EMDEs in the global economy. (2) Geopolitical considerations are the most important factor in the stagnation of IMF reforms, as a result of the unwillingness of advanced economies to give up their influence in the IMF to EMDEs, especially China. (3) The international monetary system is heading towards fragmentation and the IMF is facing a slow decline and a gradual loss of influence due to the delay in reforms.

Keywords: IMF, quota and governance reform, relative importance of EMDEs in the world economy, reforms, Bretton Woods institutions, fragmentation of the international monetary system.

يحتفل صندوق النقد الدولي هذا العام (2024) بمرور ثمانون عاماً على إنشائه في مؤتمر بريتون وودز عام 1944. وقد كان الغرض من انشاء الصندوق هو العمل كمقرض الملاذ الأخير لعلاج اختلالات ميزان المدفوعات قصيرة الأجل. وصندوق النقد الدولي مؤسسة قائمة على الحصص، بمعنى أن كل دولة تتضم للصندوق يحدد لها حصة تتوقف على أهميتها النسبية في الاقتصاد العالمي، وتحدد هذه الحصة قوتها التصويتية في الصندوق.

ومنذ انشاء الصندوق وحتى اليوم تسيطر القوى الغربية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) واليابان على الحصص والقوة التصويتية في الصندوق، وبالتالي تتحكم في قراراته. ولكن خلال العقود الثلاثة الأخيرة (1995 - 2023) حدثت زيادة كبيرة في الأهمية النسبية للأسواق الصاعدة والدول النامية، وخاصة مجموعة دول البريكس، مقابل تراجع الأهمية النسبية للاقتصادات المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان. فخلال الفترة المذكورة زاد نصيب الاقتصادات الصاعدة والنامية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بتعادل القوة الشرائية بمقدار 16.5 نقطة مئوية مقابل تراجع نصيب الاقتصادات المتقدمة بنفس المقدار. ويرجع هذا التحول في ميزان القوة الاقتصادية نتيجة لتحقيق هذه الاقتصادات معدلات نمو كبيرة (4.4%) مقارنة بالاقتصادات المتقدمة (2%).

دفعت الزيادة الكبيرة في الأهمية النسبية للاقتصادات الصاعدة والنامية في الاقتصاد العالمي هذه الدول للمطالبة بإصلاح مؤسسات بريتون وودز، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي. وقد ساعد ضعف القوى الغربية بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008 على دعم الإصلاح، ففي أعقاب الأزمة المالية العالمية والفوضى المالية التي أعقبت ذلك على جانبي شمال الأطلسي، لجأت الدول المتقدمة إلى طلب الدعم السياسي للقوى الناشئة الكبرى وخاصة مجموعة البريكس، وتم تضمين وعود بإصلاح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في حزمة التدابير التي اتفقت عليها مجموعة العشرين كجزء من الاستجابة للأزمة المالية.

وقد أدت الإصلاحات التي تم تنفيذها خلال الفترة (2006-2010) إلى زيادة القوة التصويتية للاقتصادات الصاعدة والنامية كمجموعة بمقدار 5.3 نقطة مئوية. ولكن على الرغم من هذه الإصلاحات لا تزال الاقتصادات المتقدمة تسيطر على 55.3% من القوة التصويتية في الصندوق مع أن نصيبها من الناتج العالمي وفقاً لتعادل القوة الشرائية يبلغ 41.1% عام 2023، بينما تساهم الاقتصادات الصاعدة والنامية بـ 58.9% من الناتج العالمي، في حين تبلغ قوتها التصويتية في الصندوق 44.7% فقط.

ويظهر تشوه نظام الحصص والحوكمة في صندوق النقد الدولي من خلال الإفراط في تمثيل أوروبا واليابان وضعف تمثيل القوى الصاعدة مثل البريكس. فحصة الاتحاد الأوروبي في القوة التصويتية في الصندوق تبلغ 29.4% بينما يُسهم بـ 14.6% في الناتج العالمي وفقاً لتعادل القوة الشرائية عام 2023. بينما يُسهم تكتل البريكس بـ 33.2% في الناتج العالمي لا يمتلك إلا 14.1% من القوة التصويتية في الصندوق.

وتماثل القوى الغربية في إصلاح صندوق النقد الدولي فعلى سبيل المثال تمت الموافقة على إصلاحات الصندوق في عام 2010 ولم يتم تنفيذها إلا في عام 2016. ونتيجة لئس الاقتصادات الصاعدة والنامية من تنفيذ إصلاحات نظام الحصص والحوكمة بدأت مجموعة البريكس في انشاء مؤسسات بديلة لمؤسسات بريتون وودز مثل بنك التنمية الجديد وترتيب احتياطي الطوارئ لدول البريكس، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية الذي انشأته الصين.

ومن هذا المنطلق فسوف يتناول هذا البحث إصلاح نظام الحصص والحوكمة في صندوق النقد الدولي، من خلال التركيز على دوافع الإصلاح ونتائج إصلاحات عام 2008، 2010، وموقف الاقتصادات المتقدمة والنامية من هذه الإصلاحات ودور الأبعاد الجيوسياسية في عرقلة هذه الإصلاحات، ومخاطر ركود إصلاح صندوق النقد الدولي على النظام النقدي العالمي. ونسأل الله تعالى التوفيق والسداد.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في عدم التناسب بين الحصص والقوة التصويتية للاقتصادات الصاعدة والدول النامية في صندوق النقد الدولي وأهميتها النسبية في الاقتصاد العالمي، حيث تُسهم الاقتصادات الصاعدة والدول النامية بحوالي 59% في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بتعادل القوة الشرائية عام 2023، بينما تمتلك 38.4% من الحصص، 44.7% من القوة التصويتية في صندوق النقد الدولي. وبالنسبة للقوى الاقتصادية الكبرى يُسهم تكتل البريكس بنحو ثلث الناتج العالمي عام 2023 (33.2%) بينما تبلغ قوته التصويتية في صندوق النقد الدولي 14.1%، وإذا قارنا ذلك بالاتحاد الأوروبي نجد أنه يُسهم بنحو 14.6% من الناتج العالمي بتعادل القوة الشرائية عام 2023، بينما تبلغ قوته التصويتية في صندوق النقد الدولي 29.4%، وكذلك اليابان تبلغ حصتها في الناتج العالمي بتعادل القوة الشرائية 3.5% بينما تبلغ قوتها التصويتية في الصندوق 6.14%. ومن ثم يتضح أن هيكل نظام الحصص والقوة التصويتية في صندوق النقد الدولي لا يعكس الأهمية النسبية للاقتصادات الصاعدة والنامية في الاقتصاد العالمي، ويتحيز للقوى الغربية واليابان. كما تعكس طريقة اختيار الإدارة العليا للصندوق وتركيبه مجلسه التنفيذي تحيزاً لصالح القوى الغربية أيضاً؛ ونتيجة لهذا الوضع بدأت الاقتصادات الصاعدة الديناميكية مثل تكتل البريكس في بناء مؤسسات بديلة للصندوق، نتيجة لئسها من إصلاحه، وهو ما ترتب عليه تفتيت للنظام النقدي الدولي، وفقدان صندوق النقد الدولي لشرعيته ونفوذه تدريجياً.

فرضية البحث

يختبر البحث مدى صحة الفرضية التالية:

"يتجه النظام النقدي الدولي للتفتت، ويفقد صندوق النقد الدولي شرعيته ونفوذه تدريجياً، نتيجة لركود عملية إصلاح نظام الحصص والحوكمة في الصندوق".

أهداف البحث

يهدف البحث إلى الآتي:

- 1- التعرف على الأهمية النسبية للاقتصادات الصاعدة والدول النامية في الاقتصاد العالمي وتطورها خلال العقود الثلاثة الأخيرة (1995 - 2023)، ومدى تناسبها مع حصتها وقوتها التصويتية في صندوق النقد الدولي.
- 2- توضيح أهم الإصلاحات لنظام الحصص والحوكمة التي تمت خلال الفترة (2006 - 2010)، ودورها في زيادة شرعية وفعالية صندوق النقد الدولي.
- 3- تحليل أهم العوامل المختلفة التي تعرقل إصلاح نظام الحصص والحوكمة في صندوق النقد الدولي.
- 4- بيان أهم العواقب المترتبة على ركود إصلاح نظام الحصص والحوكمة في صندوق النقد الدولي.

أهمية البحث

يكتسب البحث أهمية كبيرة في الوقت الحالي نتيجة لحالة التفتت الجغرافي الاقتصادي، والانقسام الجيوسياسي التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي في ظل المنافسة بين القوى العظمى. وتمثل المؤسسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي ساحة لمعركة النفوذ بين هذه القوى، ومن ثم يحاول البحث تسليط الضوء على هذه القضية وتقديم توصيات لإصلاح حوكمة هذه المؤسسة التي تمثل مرساة للنظام النقدي الدولي، وبما يعكس الوزن النسبي المتزايد للاقتصادات الصاعدة والدول النامية في الاقتصاد العالمي. كما يكتسب البحث أهمية نتيجة لندرة الأبحاث باللغة العربية في النقطة البحثية، ومن ثم يُسهم البحث بسد ثغرة في الأدبيات في هذه النقطة البحثية.

حدود البحث

تتمثل فيما يلي:

- 1- الحدود الزمنية: العقود الثلاثة الأخيرة (1995 - 2024)، مع التركيز على إصلاحات الصندوق خلال الفترة (2006 - 2024).
- 2- الحدود المكانية: الاقتصاد العالمي (الاقتصادات المتقدمة، والاقتصادات الصاعدة والدول النامية).

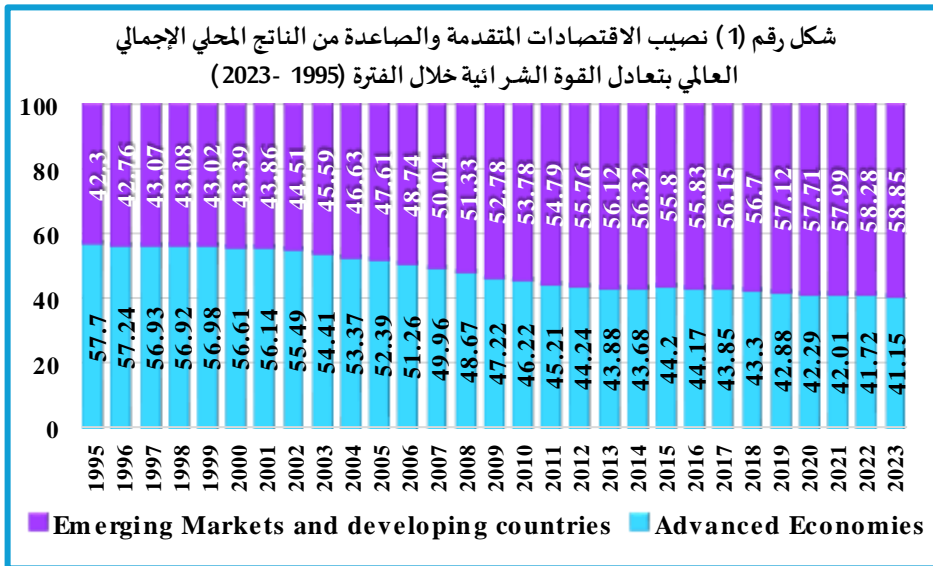
خطة البحث

تتكون خطة البحث من النقاط التالية:

- أولاً: تزايد الوزن النسبي للاقتصادات الصاعدة والدول النامية في الاقتصاد العالمي، والمطالبة بإصلاح صندوق النقد الدولي.
- ثانياً: نظام الحصص والقوة التصويتية في صندوق النقد الدولي.
- ثالثاً: إصلاح نظام الحصص والحوكمة في صندوق النقد الدولي خلال الفترة (2006 - 2010)
- رابعاً: نتائج إصلاحات الحصص والقوة التصويتية في صندوق النقد الدولي خلال الفترة (2006 - 2010).
- خامساً: جوانب الإصلاح والحوكمة الأخرى غير المرتبطة بالحصص.
- سادساً: الأبعاد الجيوسياسية في إصلاح صندوق النقد الدولي.
- سابعاً: مخاطر ركود إصلاح نظام الحصص والحوكمة في صندوق النقد الدولي.

أولاً: تزايد الوزن النسبي للاقتصادات الصاعدة والدول النامية في الاقتصاد العالمي، والمطالبة بإصلاح صندوق النقد الدولي

شهدت العقود الثلاثة الماضية (1995 - 2024) زيادة كبيرة في نصيب الاقتصادات الصاعدة النامية (1) Emerging and Developing Economies في الاقتصاد العالمي، نتيجة لتحقيقها معدلات نمو مرتفعة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، مستفيدة من الانفتاح والعولمة. فقد ارتفع نصيب الاقتصادات الصاعدة والدول النامية من الناتج المحلي الإجمالي بتعادل القوة الشرائية من 42.3% عام 1995 إلى حوالي 59% عام 2023، مقابل تناقص الوزن النسبي للاقتصادات المتقدمة Advanced Economies من 57.7% عام 1995 إلى 41.1% عام



Source: Georgieva, K. (2024, March 14). The Economic Possibilities For My Grandchildren. *IMF Managing Director's Keynote Speech at King's College, Cambridge*. Retrieved from

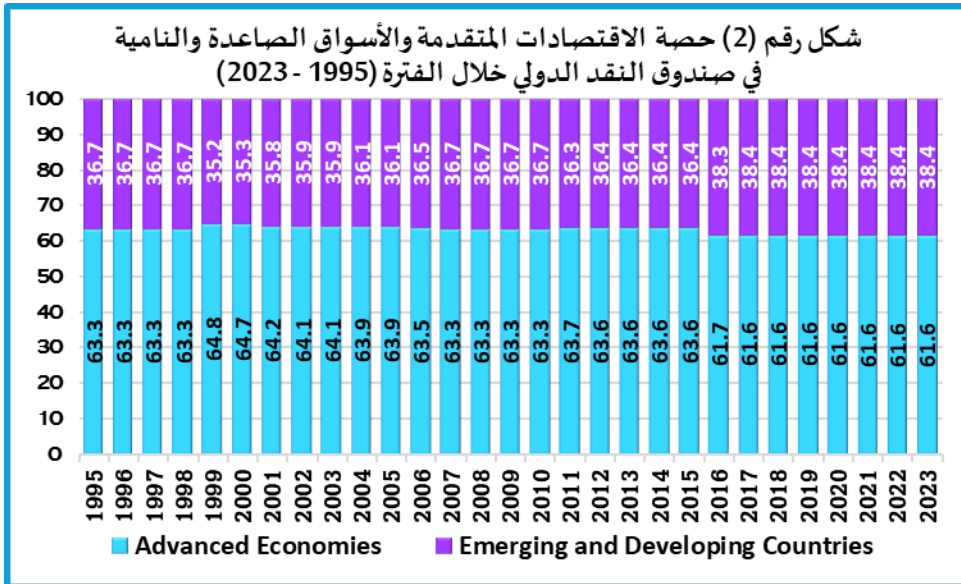
<https://www.imf.org/en/News/Articles/2024/03/08/sp031424-kings-college-cambridge-kristalina-georgieva>

(1) يقسم صندوق النقد الدولي لأغراض التحليل دول العالم إلى مجموعتين، المجموعة الأولى هي الاقتصادات المتقدمة Advanced Economies وتضم 41 اقتصاداً، والمجموعة الثانية هي الاقتصادات الصاعدة والنامية Emerging and Developing Economies وتضم 156 اقتصاداً طبقاً لقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. للمزيد انقر على الرابط التالي:

<https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2024/April/groups-and-aggregates>

2023، كما يوضح من الشكل رقم (1). ويعني ذلك تحول في ميزان القوة الاقتصادية لصالح الاقتصادات الصاعدة والنامية، وهو ما دفعها للمطالبة بحصة وقوة تصويتية أكبر في المنظمات الدولية متعددة الأطراف وعلى رأسها صندوق النقد الدولي.

في الوقت الذي تزايدت فيه الأهمية النسبية للاقتصادات الصاعدة والدول النامية في الاقتصاد العالمي، لم يواكب هذا التطور زيادة مماثلة في الحصص والقوة التصويتية (2) لهذه الاقتصادات في صندوق النقد الدولي. فخلال الفترة (1995 - 2023) زاد نصيب الاقتصادات الصاعدة والنامية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بتعادل القوة الشرائية بمقدار 16.5 نقطة مئوية، وذلك على حساب الاقتصادات المتقدمة، ولكن حصتها في صندوق النقد الدولي لم تزد إلا بمقدار 1.7 نقطة مئوية، من 36.7% عام 1995 إلى 38.4% عام 2023، كما يتضح من الشكل رقم (2).

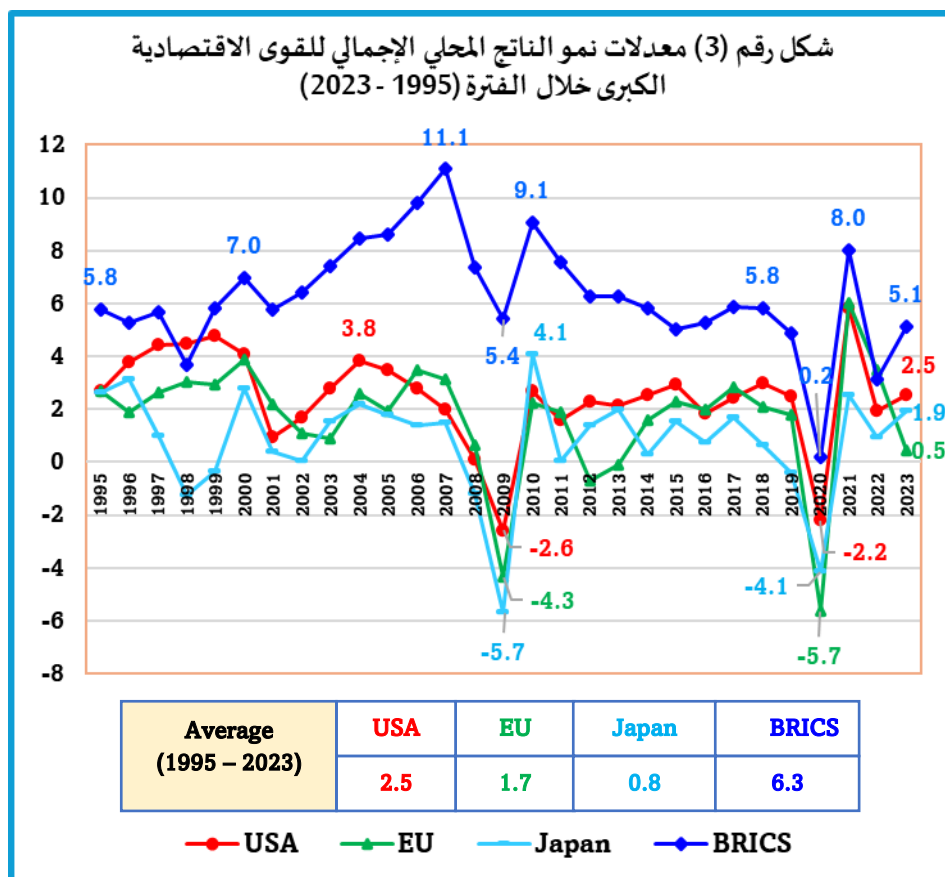


المصدر: محسوبة بواسطة الباحث اعتمادا على بيانات صندوق النقد الدولي من خلال الموقع التالي:

https://data.imf.org/?sk=388dfa60-1d26-4ade-b505_a05a558d9a42&sid=1479331931186

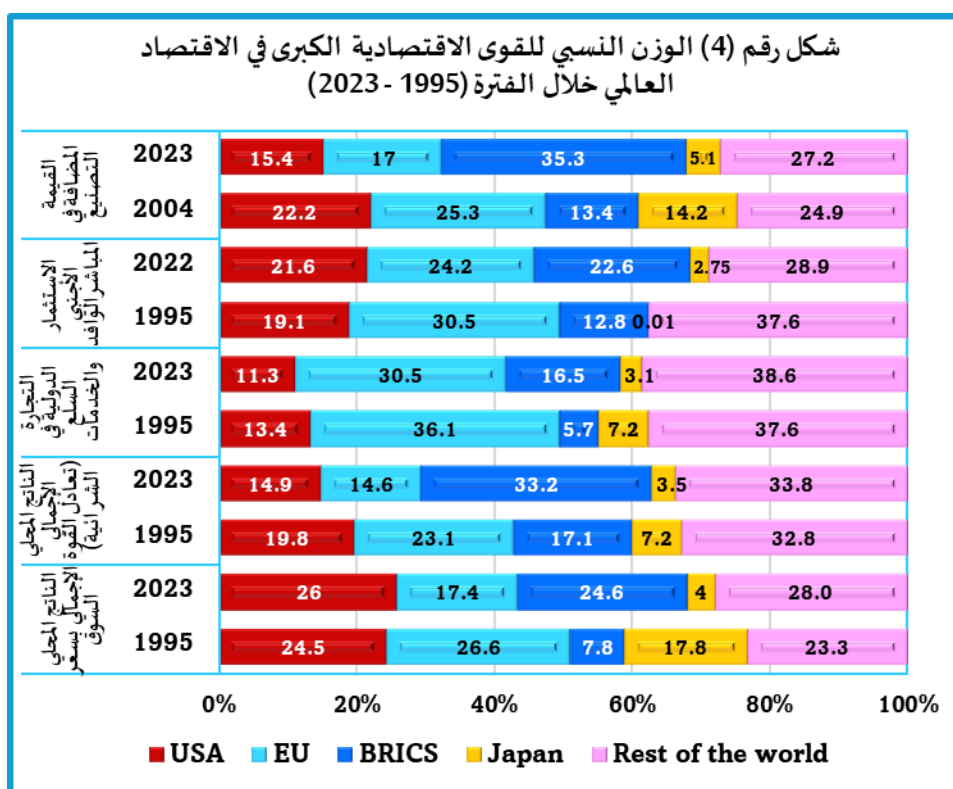
(2) ترتبط القوة التصويتية **Voting Power** بالحصص **Quota** في صندوق النقد الدولي، ولكن عمليا تختلف الحصص عن القوة التصويتية نتيجة للأصوات الأساسية التي يحصل عليها كل عضو، وبالتالي فإن الدول الكبيرة تكون قوتها التصويتية أقل من حصتها والعكس بالنسبة للدول الصغيرة حيث تكون قوتها التصويتية أكبر من حصتها.

وبالنظر للقوى الاقتصادية الكبرى، فقد حقق تكتل البريكس (البرازيل، روسيا، الهند الصين، وجنوب أفريقيا) معدلات نمو اقتصادي كبيرة مقارنة بالقوى الاقتصادية الغربية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) واليابان، فقد بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في تكتل البريكس خلال الفترة (1995 – 2023) 6.3%، وهو ما يبلغ أكثر من ضعفين ونصف (2.52 مرة) المعدل المُحَقَّق في الولايات المتحدة الأمريكية، وأكثر من ثلاثة أضعاف ونصف (3.7 مرة) المعدل المُحَقَّق في الاتحاد الأوروبي، وما يقرب من ثمانية أضعاف (7.9 مرة) المعدل الذي حقته اليابان خلال نفس الفترة، كما يتضح من الشكل رقم (3).



المصدر: محسوبة بواسطة الباحث اعتماداً على البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية.

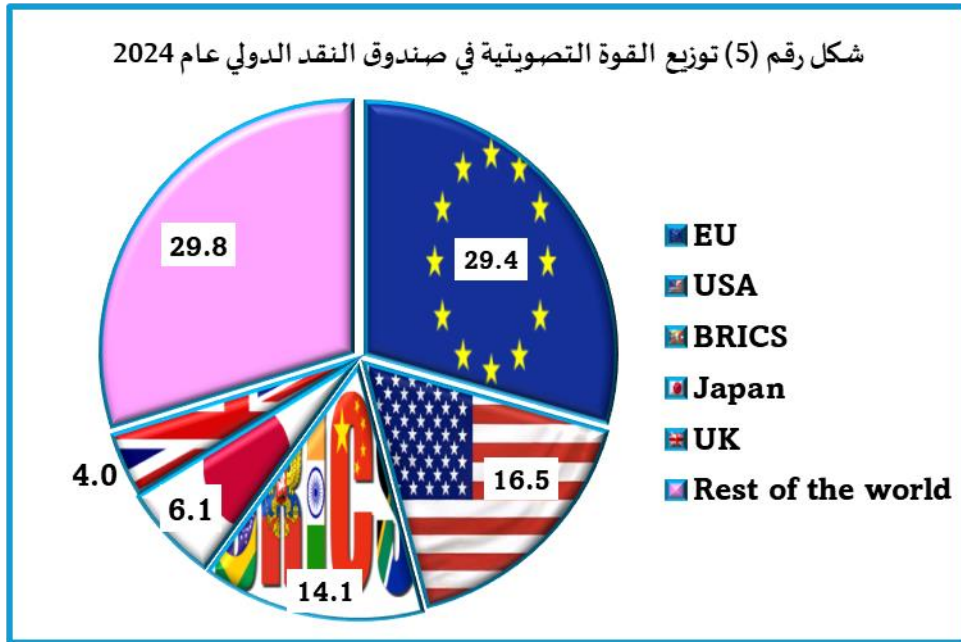
ونتيجة للسرعة الكبيرة التي نما بها اقتصاد كتل البريكس فقد زادت أهميتها النسبية في الاقتصاد العالمي، سواء من حيث نصيبها من الناتج العالمي أو التجارة الدولية أو الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك القيمة المضافة في التصنيع. فمن حيث نصيبها من الناتج العالمي بسعر السوق فقد زاد بأكثر من ثلاثة أضعاف، من 7.8% عام 1995 إلى 24.6% عام 2023، ومن حيث الناتج العالمي بتبادل القوة الشرائية زاد نصيبها بحوالي الضعفين من 17.1% عام 1995 إلى 33.2% عام 2023. وفي تجارة السلع والخدمات زاد نصيب البريكس حوالي ثلاثة أضعاف أيضاً من 5.7% عام 1995 إلى 16.5% عام 2023. كما زاد نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد بنسبة كبيرة أيضاً، من 12.8% عام 1995 إلى



المصدر: محسوبة بواسطة الباحث اعتماداً على البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية.

22.6% عام 2021⁽³⁾. كما حدث تحول دراماتيكي في نصيبها من التصنيع في فترة قصيرة، فقد زاد نصيبها من القيمة المضافة في التصنيع العالمية من 13.4% عام 2004 إلى 35.3% عام 2023، ويرجع ذلك للصين بدرجة كبيرة. وذلك مقابل تراجع الوزن النسبي للقوى الغربية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) واليابان في جميع المؤشرات المذكورة كما يتضح من الشكل رقم (4).

وبمقارنة الوزن النسبي للقوى الاقتصادية الكبرى في الاقتصاد العالمي بقوتها التصويتية في صندوق النقد الدولي، نجد أن بلدان الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين تمتلك 29.4% من القوة التصويتية في الصندوق، أي أكبر من ضعف حصتها في الناتج العالمي عند تعادل القوة الشرائية البالغة 14.6% عام 2023، وكذلك اليابان



Source: IMF Members' Quotas and Voting Power, Retrieved from (<https://www.imf.org/en/About/executive-board/members-quotas>)

(3) تم الوقوف ببيانات البريكس بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر عند عام 2021، وذلك نتيجة لان الاستثمار الأجنبي المباشر في روسيا انخفض بدرجة كبيرة (حقق رقماً سالباً كبيراً) نتيجة للعقوبات الغربية بسبب غزوها لأوكرانيا في فبراير 2022، وذلك لاستبعاد أثر الأزمة على البريكس.

تمتلك 6.14% من القوة التصويتية في الصندوق بينما يبلغ نصيبها من الناتج العالمي بتعادل القوة الشرائية 3.5% عام 2023. بينما تمتلك دول البريكس 14.1% من القوة التصويتية في الصندوق على الرغم من أن نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي عند تعادل القوة الشرائية يبلغ حوالي الثلث (33.2% عام 2023) كما يتضح من الشكل رقم (4)، والشكل رقم (5).

ومن ثم فإن دول مثل الاتحاد الأوروبي واليابان وكذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تعتبر مُمثلة تمثيلاً زائداً **Over-represented**، بينما دول البريكس تعتبر مُمثلة تمثيلاً ناقصاً **Under-represented**. وبالتالي فإن إصلاح حوكمة صندوق النقد الدولي تقتضي زيادة نصيب كتل البريكس وتخفيض نصيب دول الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة والمملكة المتحدة من القوة التصويتية، لذلك طالبت دول كتل البريكس في كل اجتماعاتها (4) بضرورة إصلاح حوكمة المؤسسات الدولية متعددة الأطراف وعلى رأسها بالطبع صندوق النقد الدولي.

ثانياً: نظام الحصص والقوة التصويتية في صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي مؤسسة قائمة على الحصص، وتعتمد القوة التصويتية على الحصص، ومن ثم فإننا قبل الحديث عن إصلاح نظام الحصص والحوكمة فسوف نُلقي الضوء على نظام الحصص والقوة التصويتية في صندوق النقد الدولي كالتالي:

1- أهمية الحصص

تشكل الحصص اللبنة الأساسية للهيكل المالي والحوكمة في صندوق النقد الدولي. وتعكس حصة كل دولة عضو على نطاق واسع وضعها النسبي في الاقتصاد العالمي. وتُقوِّم الحصص بحقوق السحب الخاصة، وهي وحدة الحساب

(4) كان آخرها قمة البريكس الخامسة عشر في جوهانسبرج في جنوب أفريقيا عام 2023 متاح على

<http://brics2023.gov.za/wp-content/uploads/2023/08/Jhb-II-Declaration-24-August-2023-1.pdf>

التي يستخدمها صندوق النقد الدولي. وتحدد الحصة قوة الدولة التصويتية في الصندوق، ومساهمتها في موارده، ومقدار التمويل الذي يمكن أن تحصل عليه، بالإضافة إلى حقوق السحب الخاصة التي يمكن تخصيصها لها (IMF, 2024).

2- المراجعة الدورية للحصص

يتم مراجعة الحصص كل خمس سنوات على الأقل، وتشمل عملية المراجعة قضيتين هما، حجم الزيادة الإجمالية في الحصص، وتوزيع هذه الزيادة بين الأعضاء، وتتطلب أي تغييرات في الحصص موافقة 85% من إجمالي القوة التصويتية. وتهدف المراجعات إلى تقييم مدى كفاية الحصص من حيث احتياجات تمويل ميزان المدفوعات لدى الأعضاء، ومن حيث قدرة الصندوق على المساعدة في تلبية تلك الاحتياجات. كما تُمكن المراجعات من زيادة الحصص لتعكس التغييرات في موقف الأعضاء في الاقتصاد العالمي (Bretton Woods Project, 2016).

3- أحدث مراجعات للحصص

تمت معظم إصلاحات صندوق النقد الدولي في إطار المراجعة العامة الرابعة عشر للحصص، ومن ثم فسوف يكون تركيز البحث على المراجعة العامة الرابعة عشر والخامسة عشر والسادسة عشر للحصص التزاماً بحدود الدراسة الزمنية:

أ- المراجعة العامة الرابعة عشر

اكتملت المراجعة العامة الرابعة عشر للحصص في عام 2010، وانتهت إلى مجموعة من الإصلاحات؛ أهمها مضاعفة حجم الحصص ليصل إلى حوالي 477 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، وتحويل 6% من القوة التصويتية في الصندوق لصالح الاقتصادات الصاعدة والنامية. ودخلت حيز التنفيذ في عام 2016. ومثلت الإصلاحات خطوة رئيسية نحو عكس الدور المتزايد للأسواق الناشئة الديناميكية والبلدان النامية بشكل أفضل في هيكل حوكمة المؤسسة (IMF, 2006).

ب- المراجعة العامة الخامسة عشر

انتهت المراجعة العامة الخامسة عشر للحصص في السابع من فبراير 2020 دون زيادة في الحصص أو تعديل في القوة التصويتية، وأرجأت تنفيذ إصلاحات الحصص والحوكمة إلى المراجعة العامة السادسة عشر (IMF, 2020).

ج- المراجعة العامة السادسة عشر

اختتم مجلس محافظي الصندوق في 15 ديسمبر 2023 المراجعة العامة السادسة عشر للحصص، ووافق على زيادة الحصص بنسبة 50% ليصل مجموع الحصص إلى 715.7 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (960 مليار دولار أمريكي)، وبلغت القوة التصويتية التي دعمت القرار 92.86% وهو ما يتجاوز نسبة الـ 85% المطلوبة. كذلك خفض القرار الموارد المقترضة للصندوق بنسبة 50% للحفاظ على الطاقة الإقراضية للصندوق، وذلك عندما تصبح زيادة الحصص نافذة المفعول. وتعهدت البلدان باستكمال هذه الخطوة في الموعد النهائي المحدد 15 نوفمبر 2024. ولكن القرار أرجئ عملية موازنة الحصص للتعبير بصورة أفضل عن المراكز النسبية للدول الأعضاء في الاقتصاد العالمي، مع حماية حصص أفقر البلدان الأعضاء إلى يونيو 2025 (IMF, 2023).

4- الصيغة الحالية لحساب الحصص

يتم حساب الحصص باستخدام الصيغة التالية⁽⁵⁾:

$$CQS = (0.5 * GDP + 0.3 * Oppeness + 0.15 * Variability + 0.05 * Reserves)^K$$

حيث: (CQS) هي نسبة الحصة المحسوبة Calculated quota share لبلد عضو، (GDP) الناتج المحلي الإجمالي مزيج باستخدام 60% بأسعار السوق، 40% بتبادل القوة الشرائية. (Oppeness) الانفتاح، ويتم قياسه من خلال الحجم النسبي للمدفوعات الجارية والمتحصلات الجارية للسلع والخدمات والدخل

(5) تم اعتماد هذه الصيغة في إصلاحات عام 2008.

والتحويلات (الحساب الجاري). (**Variability**) التباين، وهو الانحراف المعياري للإيرادات الجارية وتدفقات رأس المال الصافية. (**Reserves**) الاحتياطيات، وهي الاحتياطيات الدولية الرسمية، بما في ذلك الأصول من النقد الأجنبي في العملات الاحتياطية، وحقوق السحب الخاصة، والموقف الاحتياطي في الصندوق، والذهب النقدي. (**K**) عامل ضغط، للحد من تشتت نسبة الحصص، وتقليص نسبة الحصص المحسوبة للأعضاء الأكبر وزيادة حصص الأعضاء الأصغر. وعند الانضمام للصندوق يحصل العضو على 250 صوتاً أساسياً بالإضافة إلى صوت إضافي لكل 100 ألف وحدة حقوق سحب خاصة (**Tran, Understanding the debate over IMF quota reform, 2024**). وبالاقتران بالأصوات الأساسية، ينتج عامل الضغط توزيعاً أكثر توازناً إلى حد ما للقوة التصويتية بين البلدان الكبيرة والصغيرة (**Jr, 2024**).

ينتج عن تطبيق هذه الصيغة "الحصص المحسوبة"، وتنتشأ "الحصص الفعلية" ونسبة الحصص عن هذه الحصص المحسوبة بالإضافة للتعديلات المخصصة التي يتم الاتفاق عليها في إصلاحات الحوكمة. وإذا كانت الحصة المحسوبة لدولة ما أعلى من حصتها الفعلية فهذا يعني أنها ممثلة تمثيلاً ناقصاً **Under-represented**، أما إذا كانت حصتها المحسوبة أقل من حصتها الفعلية فهذا يعني أنها ممثلة تمثيلاً زائداً **Over-represented** بموجب الصيغة (**Jr, 2024**).

5- الانتقادات الموجهة للصيغة الحالية للحصص

تنتقد أغلب الاقتصادات الناشئة والدول النامية الصيغة الحالية لحساب الحصص، وترى أنها تنحاز للدول المتقدمة، وتبرر ذلك كالتالي:

أ- أن الانفتاح والتنوع (التباين) اللذين يبلغان 45% من الوزن الإجمالي، يشوهان بشكل كبير توزيع الحصص لصالح أغلب الدول المتقدمة وضد البلدان الناشئة والنامية، دون أن يعكسا الأهمية النسبية للدول الأعضاء في الاقتصاد العالمي. والأمثلة على ذلك كثيرة، فالحصة المحسوبة لدولة صغيرة مثل لوكسمبورج أعلى كثيراً من تلك التي تمتلكها كولومبيا والفلبين ومصر. وتتمتع أيرلندا بحصة

محسوبة تتجاوز، أيضاً بهامش كبير، تلك التي تمتلكها الأرجنتين وجنوب أفريقيا ونيجيريا. إن حصة هولندا أكبر من حصة البرازيل وإندونيسيا (Jr, 2024).

ب- أن غلبة الناتج المحلي الإجمالي السوقي في مزيج الناتج المحلي الإجمالي تصب في صالح البلدان المتقدمة، ومن ثم فإن زيادة وزن الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية في المزيج من شأنه أن يصب في صالح البلدان الناشئة والنامية ككل (Jr, 2024). ومن ثم فإن الأسواق الناشئة والدول النامية التي تمثلها مجموعة الـ 24 تدفع باتجاه استخدام أسعار الصرف القائمة على تعادل القوة الشرائية في حساب الناتج المحلي الإجمالي، وهذا من شأنه أن يزيد من وزنها في الاقتصاد العالمي من 42.7% بأسعار السوق الحالية إلى 58.9% على أساس تعادل القوة الشرائية، وهو ما يساعد على تعزيز حصتها في صندوق النقد الدولي (Tran, Understanding the debate over IMF quota reform, 2024).

ج- تعكس الأهمية المعطاة لانفتاح الحساب الجاري حقبة الخمسينات والسبعينات عندما كانت التجارة تهيمن على العلاقات الاقتصادية الدولية. ومنذ ثمانينات القرن العشرين أصبحت تدفقات رأس المال - ومعها حجم وسيولة وتطور أسواق رأس المال والعملات الأكثر استخداماً في تقييم الأصول والخصوم الدولية - أكثر أهمية في التأثير على الاستقرار المالي العالمي (Tran, Understanding the debate over IMF quota reform, 2024).

وخلاصة القول، أن الإصلاح الحقيقي لا ينقصه في الغالب الأفكار أو الصيغة الجديدة، بل الإرادة السياسية من جانب المساهمين المهيمنين للتنازل عن مساحة للاقتصادات النامية الديناميكية. وبطبيعة الحال، لا تعترف سلطات الدول المتقدمة بعدم رغبتها في التحرك، وتلجأ إلى كل أنواع الحيل والأساليب الخطابية لإخفاء مقاومتها للتغيير الجذري. ولكن ما نراه الآن هو فجوة هائلة ومنتامية بين خطاب الدول المتقدمة، وما هي على استعداد لقبوله في الممارسة العملية. وهذا يؤدي إلى فجوة هائلة بنفس القدر بين الأهداف المعلنة للإصلاحات والنتائج الفعلية لكل جولات الإصلاح تقريباً. ويُقال إن الإصلاح الطموح يتطلب الإجماع، ولكن الإجماع ببساطة غير موجود (Jr, 2024).

ثالثاً: إصلاح نظام الحصص والحوكمة في صندوق النقد الدولي خلال الفترة (2006 - 2010)

بدأت إصلاحات نظام الحصص والحوكمة في صندوق النقد الدولي في عام 2006 ومرت بعدد من جولات الإصلاح تمثلت فيما يلي:

(1) الجولة الأولى (إصلاحات سنغافورة عام 2006)

بدأت إصلاحات نظام الحصص والحوكمة في صندوق النقد الدولي في عام 2006 عندما اعتمد مجلس محافظي صندوق النقد الدولي قراراً⁽⁶⁾ بشأن إصلاح نظام الحصص والحوكمة في 18 سبتمبر 2006، وقد أيد القرار مجموعة من الأعضاء يمثلون 90.6%⁽⁷⁾ من إجمالي القوة التصويتية. ويدشن القرار برنامج إصلاح لتعزيز مصداقية وفعالية الصندوق في غضون عامين. وتستهدف الإصلاحات المقترحة في القرار إحراز تقدم كبير في إعادة تنظيم أنصبة الحصص مع الوزن النسبي للأعضاء ودورهم في الاقتصاد العالمي، وتحديد حصص وأسهم تصويت أكثر استجابة للتغيرات في الواقع الاقتصادي العالمي في المستقبل. وبنفس القدر من الأهمية تعزيز مشاركة وصوت البلدان منخفضة الدخل التي يلعب الصندوق فيها دوراً استشارياً وتمويلياً هاماً (IMF, 2006). وقد دخلت هذه التعديلات حيز التنفيذ في أغسطس 2009 ويوضح الجدول رقم (1) أهم هذه الإصلاحات.

(2) الجولة الثانية (إصلاحات عام 2008)

في 28 مارس 2008 قدم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي تقريراً يتضمن توصية لمجلس المحافظين بمجموعة من الإصلاحات لإعادة تنظيم الحصص والقوة التصويتية للبلدان الأعضاء بما يتناسب مع وزنها النسبي في

(6) القرار رقم 5-61 لمجلس محافظي الصندوق.

(7) طبقاً للمادة 28 فقرة (أ) من اتفاقية تأسيس الصندوق يشترط لتعديل الاتفاقية موافقة ثلاثة أخماس البلدان الأعضاء الحائزة على 85% من مجموع القوة التصويتية على هذا التعديل.

الاقتصاد العالمي، وكذلك تعزيز صوت ومشاركة الأسواق الناشئة والبلدان منخفضة الدخل ويوضح الجدول رقم (2) هذه الإصلاحات. (IMF, 2008). وفي 28 إبريل 2008 اعتمد مجلس المحافظين هذه الإصلاحات، حيث صوتت 175 دولة تمثل 92.93% من إجمالي القوة التصويتية لصالح التغييرات في هيكل الحصص والقوة التصويتية (IMF, 2008). ودخلت هذه الإصلاحات حيز التنفيذ في مارس 2011 بعد التصديق عليها من قبل 117 دولة تمثل 85% من القوة التصويتية (IMF, 2011).

جدول رقم (1) أهم الإصلاحات التي تم إقرارها في قرار سنغافورة في 18 سبتمبر 2006

1	زيادة أولية مخصصة في حصص أربعة من الأعضاء الأقل تمثيلاً وهي الصين، وكوريا، والمكسيك، وتركيا، لتحقيق العدالة من خلال زيادة حصص الأعضاء الممثلة تمثيلاً ناقصاً بشكل كبير.
2	الاتفاق بحلول اجتماعات الربيع 2008 على صيغة جديدة للحصص لتوفير وسيلة أبسط وأكثر شفافية لحساب الحصص، وتعكس بشكل مستمر التغيرات الديناميكية في الاقتصاد العالمي.
3	جولة ثانية من الزيادة المخصصة في الحصص بناء على الصيغة الجديدة لتحقيق مزيد من الموازنة بين حصص الأعضاء ووضعهم النسبي في الاقتصاد العالمي.
4	تعديل على مواد اتفاقية الصندوق ينص على مضاعفة الأصوات الأساسية على الأقل وذلك لحماية الأصوات الأساسية للبلدان منخفضة الدخل كمجموعة، مع ضمان ثبات نسبة الأصوات الأساسية إلى إجمالي الأصوات.
5	زيادة موارد التوظيف المتاحة للمديرين التنفيذيين الذين يمثلون عدداً كبيراً من الأعضاء.
6	النظر في تعديل الاتفاقية لتمكين المدير التنفيذي الذي يمثل عدداً كبيراً من الأعضاء من تعيين مدير مناوب إضافي.

Source: IMF. (2006, September 18). *Press Release No. 06/205*. Retrieved from <https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/14/01/49/pr06205>

جدول رقم (2)

أهم الإصلاحات التي تم إقرارها من قبل مجلس المحافظين في 28 إبريل 2008

1	زيادة حصص 135 دولة من أصل 185، وتحويل 5.4% من الحصص للبلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً
2	جولة ثانية من الزيادة المخصصة في الحصص تتضمن زيادة الحصص بمقدار 9.55% ليصل إجمالي الزيادة في الجولتين إلى 11.5%.
3	التوافق على صيغة جديدة لحساب الحصص تتضمن أربع متغيرات هي الناتج المحلي الإجمالي (50%)، والانفتاح (30%)، والتنوع (15%) والاحتياطات (5%).
4	مضاعفة الأصوات الأساسية ثلاثة أضعاف لحماية الأصوات الأساسية للبلدان منخفضة الدخل كمجموعة
5	تتلقى الفئات الأفريقية في المجلس التنفيذي للصندوق مديرين مناوبين إضافيين.

Source: IMF. (April 29, 2008). Press Release: IMF Board of Governors Adopts Quota and Voice Reforms by Large Margin. Press Release No. 08/93. Retrieved from <https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/14/01/49/pr0893>.

(3) الجولة الثالثة (إصلاحات عام 2010)

في 15 ديسمبر 2010 وافق مجلس محافظي الصندوق على حزمة من الإصلاحات بعيدة المدى لحصص الصندوق وحوكمتها، وقد أيد هذه الإصلاحات عدد من الأعضاء يمثلون 95.32% من إجمالي القوة التصويتية، بما يتجاوز الـ 85% المطلوبة. بعد موافقة مجلس المحافظين، فإن الخطوة التالية هي أن تقبل البلدان الأعضاء الزيادات المقترحة في الحصص وتعديل مواد الاتفاقية (IMF, 2010). وكان من المخطط أن يتم قبول هذه الإصلاحات من قبل الدول الأعضاء بحلول الاجتماع السنوي لمجلس المحافظين في أكتوبر 2012، ولكن هذا لم يحدث وتأخرت الموافقة بسبب تعطيل الكونجرس الأمريكي⁽⁸⁾ لهذه الإصلاحات إلى أن وافق عليها أخيراً في ديسمبر 2015، ودخلت حيز التنفيذ في 26 يناير 2016. (IMF, 2016).

(8) ماطل الكونجرس الأمريكي في الموافقة على هذه الإصلاح لمدة خمس سنوات، من ديسمبر 2010، إلى ديسمبر 2015، ومن ثم يعتبر الكونجرس الأمريكي هو البرلمان الحقيقي للصندوق.

جدول رقم (3)

أهم الإصلاحات التي تم إقرارها من قبل مجلس المحافظين في 15 ديسمبر 2010

1	مضاعفة الحصص إلى ما يقرب 476.8 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، مع التراجع المقابل في الترتيبات الجديدة للاقتراض (NAB) للحفاظ على الأسهم النسبية، عندما تصبح زيادة الحصة سارية المفعول.
2	تحويل أكثر من 6% من أنصبة الحصص من الأعضاء ذوي التمثيل الزائد إلى الأعضاء الأقل تمثيلاً.
3	تحول أكثر من 6% من أنصبة إلى الأسواق الناشئة الديناميكية والبلدان النامية (EMDCs).
4	حماية القوة التصويتية للأعضاء الفقراء، يتم إجراؤه للأعضاء المؤهلين للاقتراض من صندوق النمو والحد من الفقر، والذين يقل دخل الفرد منهم عن عتبة مؤسسة التنمية الدولية (\$1135 عام 2008) من خلال زيادات مخصصة على أساس كل بلد على حدة.
5	مراجعة معادلة حساب الحصص بحلول يناير 2013.
6	سيتم تقديم المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص، وستنتهي بحلول يناير 2014.
7	الحفاظ على حجم المجلس التنفيذي عند 24، وبعد استيفاء شروط فعالية زيادة الحصص بموجب المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص، لمراجعة تكوين مجلس الإدارة كل 8 سنوات.
8	تخفيض عدد المديرين التنفيذيين الذين يمثلون البلدان الأوروبية المتقدمة بمقدار كرسيين في موعد لا يتجاوز الانتخابات العادية الأولى بعد استيفاء شروط فعالية زيادة الحصص بموجب المراجعة العامة الرابعة عشرة.
9	الانتقال إلى مجلس تنفيذي منتخب بالكامل.
10	مجال إضافي لمدير تنفيذي بديل ثان للفئات المستهدفة متعددة البلدان.

Source: IMF. (October 31, 2010). IMF Quota and Governance Reform - Elements of an Agreement. Retrieved from <https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2010/103110.pdf>

رابعاً: نتائج إصلاحات الحصص والقوة التصويتية في صندوق النقد الدولي خلال الفترة (2006 - 2010)

أدت نتائج إصلاحات الحصص والقوة التصويتية في صندوق النقد الدولي التي تم تبنيها خلال الفترة (2006 - 2010) إلى زيادة في القوة التصويتية للاقتصادات الصاعدة والدول النامية ككل بمقدار 5.3 نقطة مئوية مقابل انخفاض القوة التصويتية للاقتصادات المتقدمة بنفس النسبة كما يتضح من الجدول رقم (4). وكانت أهم القوى الاقتصادية التي زادت قوتها التصويتية هي الاقتصادات الصاعدة الديناميكية وعلى رأسها كتل البريكس، حيث زادت بمقدار 4.3 نقطة مئوية (81% من نصيب الاقتصادات الصاعدة والنامية من الزيادة)، وعلى رأس هذه الاقتصادات هي الصين حيث زادت قوتها التصويتية بمقدار 3.14 نقطة مئوية (حوالي 59% من نصيب الاقتصادات الصاعدة والدول النامية من الزيادة).

وجاءت الزيادة في نصيب الاقتصادات الصاعدة والدول النامية على حساب الاقتصادات المتقدمة، وعلى رأس هذه القوى، الاتحاد الأوروبي بمقدار 3.1 نقطة (بنسبة 58.5% من الانخفاض في نصيب الاقتصادات المتقدمة)، والولايات المتحدة بمقدار 0.54 نقطة مئوية (حوالي 10% من الانخفاض في نصيب الاقتصادات المتقدمة)، وقد انخفضت حصة مجموعة السبعة ككل بمقدار 3.9 نقطة مئوية (حوالي 74%). أما الدول منخفضة الدخل فقد زادت حصتها بمقدار 0.5 نقطة مئوية نتيجة مضاعفة الأصوات الأساسية ثلاثة أضعاف في إصلاحات عام 2010. بينما انخفضت حصة أفريقيا بمقدار 0.4 نقطة مئوية وزادت حصة آسيا بمقدار 5.7 نقطة مئوية.

والخلاصة هي انخفاض نصيب أوروبا وأفريقيا مقابل زيادة نصيب آسيا نتيجة لزيادة أهميتها في الاقتصاد العالمي، ومن مجموعة السبعة (التي يتناقص وزنها النسبي في الاقتصاد العالمي) إلى كتل البريكس (الذي يتزايد وزنه في الاقتصاد العالمي)، ومن الاتحاد الأوروبي لصالح الصين.

جدول رقم (4)

القوة التصويتية لأهم القوى الاقتصادية الكبرى قبل وبعد إصلاحات عام 2008، 2010

التغير	بعد 2010	بعد 2008	قبل سنغافورة	
-5.3	55.3	57.9	60.6	الاقتصادات المتقدمة
-0.544	16.479	16.727	17.023	الولايات المتحدة
0.03	6.138	6.225	6.108	اليابان
-0.66	5.308	5.803	5.968	ألمانيا
-0.905	4.024	4.286	4.929	فرنسا
-0.905	4.024	4.286	4.929	المملكة المتحدة
-0.226	3.016	3.154	3.242	إيطاليا
-0.714	2.214	2.554	2.928	كندا
-3.924	41.203	43.035	45.127	G7
-3.1	29.4	30.9	32.5	الاتحاد الأوروبي (EU27)
5.3	44.7	42.1	39.4	الاقتصادات الصاعدة والدول النامية
3.143	6.071	3.806	2.928	الصين
0.713	2.629	2.337	1.916	الهند
0.816	2.218	1.714	1.402	البرازيل
-0.147	2.587	2.386	2.734	روسيا
-0.233	0.634	0.77	0.867	جنوب أفريقيا
4.292	14.139	11.013	9.847	BRICS
-0.4	5.6	6.2	6	أفريقيا
5.7	16.1	12.8	10.4	آسيا
0.5	4.5	4.5	4	الدول منخفضة الدخل

Source: IMF. (October 31, 2010). IMF Quota and Governance Reform - Elements of an Agreement. Retrieved from <https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2010/103110.pdf>.

وقد ساعد ضعف القوى الغربية بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008 على الدفع بإصلاحات عام 2008، 2010، ففي أعقاب الأزمة المالية العالمية والفوضى المالية التي أعقبت ذلك على جانبي شمال الأطلسي، لجأت الدول المتقدمة إلى طلب الدعم السياسي للقوى الناشئة الكبرى وخاصة مجموعة البريكس، وتم تضمين وعود بإصلاح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في حزمة التدابير التي اتفقت عليها مجموعة العشرين كجزء من الاستجابة للأزمة المالية العالمية. ولم تكن هذه الإصلاحات لتحدث لولا ضعف قوى شمال الأطلسي في أعقاب الأزمة المالية العالمية (Jr, 2024).

كما ساعدت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المعروفة باسم "التحول نحو آسيا" بعد الأزمة المالية في دعم الإصلاحات. فقد ركزت السياسة الخارجية الأمريكية في عهد بوش الابن على منطقة الشرق الأوسط، حيث حربها على ما يسمى بالإرهاب، وفي ظل انشغالها بحروبها في أفغانستان والعراق وقعت الأزمة المالية العالمية عام 2008، وتبين بعد الأزمة أهمية التحول في السياسة الخارجية نحو آسيا (Mahbubani, 2019). لذلك حرصت إدارة أوباما على اتباع سياسة التحول نحو آسيا في محاولة من الولايات المتحدة بإعادة تثبيت أمريكا كقوة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتوطيد علاقاتها بحلفائها الرئيسيين اليابان وكوريا الجنوبية وإندونيسيا مركز تكتل الآسيان (كلينتون، 2014).

لذلك وافقت الولايات المتحدة على إصلاحات صندوق النقد الدولي عام 2008، 2010 لإرضاء حلفائها في آسيا وتوطيد علاقتها بهم. ولم يدم هذا التحول طويلاً فقد انتهت هذه السياسة في عهد إدارة ترامب وبايدن لتحل محلها سياسة قوية وعدوانية تهدف إلى احتواء صعود الصين. ومن ثم فإن إصلاحات عام 2008، 2010 لم تكن لتحدث لولا هذين العاملين، (1) أعمق أزمة مالية في الغرب منذ ثلاثينيات القرن العشرين، (2) الشقاق بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين والتحول نحو آسيا (Jr, 2024).

خامساً: جوانب الإصلاح والحوكمة الأخرى غير المرتبطة بالحصص

النقطة هنا هي أن قوة التصويت المرتبطة بالحصص ليست فقط هي التي تؤثر على الحوكمة والعمليات المالية والمراقبة وغير ذلك من أنشطة الصندوق، بل أيضاً طريقة اختيار الإدارة العليا، وتكوين المجلس التنفيذي واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، أي عدد الرؤساء الذين تشغلهم بلدان ومناطق مختلفة من العالم. إن المديرين التنفيذيين الفعالين والمستعدين جيداً والمتمرسين، إلى جانب المشاركة الوزارية، يحدثون فرقاً كبيراً في الممارسة العملية، وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية وراء الإشارة غالباً إلى "الصوت والتمثيل" كأهداف لإصلاحات صندوق النقد الدولي (Jr, 2024). وفيما يلي نتناول هذين القضيتين وتأثيرهما على الإصلاح والحوكمة لصندوق النقد الدولي:

1- طريقة اختيار الإدارة العليا

تتكون الإدارة العليا للصندوق من المدير العام وأربعة نواب. والمدير الإداري لصندوق النقد الدولي هو رئيس المجلس التنفيذي ورئيس هيئة موظفي الصندوق. ويتم تعيينه من قبل المجلس التنفيذي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد. يساعد المدير الإداري نائب أول للمدير الإداري وثلاثة نواب للمدير الإداري، وهو أو هي من يعين نواب المدير الإداري (IMF, 2024). يقدم المدير العام ونائبه تقاريرهما إلى المجلس التنفيذي المقيم، الذي يتألف من 24 رئيساً، والذي يتخذ القرارات النهائية بشأن الإقراض والمراقبة وغير ذلك من القضايا الاستراتيجية (Jr, 2024).

ويلاحظ من الجدول رقم (5) أنه خلال الثمانين عاماً الماضية منذ إنشاء الصندوق وحتى اليوم (15 سبتمبر 2024) فإن منصب المدير الإداري كان حكراً على أوروبا، فهناك اتفاقية غير مكتوبة بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، تُعرف باتفاق السادة "Gentlemen's agreement" تحجز منصب المدير العام

لصندوق لمواطن من دولة أوروبية، في مقابل حجز منصب رئيس البنك الدولي لمواطن أمريكي (Bretton Woods Project, 2024). وقد طالب المجتمع المدني العالمي ودول الجنوب العالمي منذ فترة طويلة بإنهاء هذه الاتفاقية غير الشرعية والاستعمارية الجديدة وبعملية تعيين أكثر ديمقراطية (Fresnillo & Romero, 2024). ويجب أن يضمن هذا أن يتم اختيار المدير الإداري القادم وفقاً لعملية قائمة على الجدارة ومفتوحة وشفافة، وتستند إلى معايير تتطوي على التزام واضح بحقوق الإنسان الدولية. (Bretton Woods Project, 2024).

جدول رقم (5)

المدرء الإداريون لصندوق النقد الدولي خلال الفترة (1946 – 2024)

م	اسم المدير الإداري	البلد	الفترة
1	Camille Gutt	بلجيكا	6 مايو 1946 – 5 مايو 1951
2	Ivar Rooth	السويد	3 أغسطس 1951 – 3 أكتوبر 1956
3	Per Jacobsson	السويد	21 نوفمبر 1956 – 5 مايو 1963
4	Pierre-Paul Schweitzer	فرنسا	1 سبتمبر 1963 – 31 أغسطس 1973
5	H. Johannes Witteveen	هولندا	1 سبتمبر 1973 – 16 يونيو 1978
6	Jacques de Larosière	فرنسا	17 يونيو 1978 – 15 يناير 1987
7	Michel Camdessus	فرنسا	16 يناير 1987 – 14 فبراير 2000
8	Horst Köhler	ألمانيا	1 مايو 2000 – 4 مارس 2004
9	Rodrigo de Rato	إسبانيا	7 يونيو 2004 – 31 أكتوبر 2007
10	Dominique Strauss-Kahn	فرنسا	1 نوفمبر 2007 – 18 مايو 2011
11	Christine Lagarde	فرنسا	5 يوليو 2011 – 12 سبتمبر 2019
12	Kristalina Georgieva	بلغاريا	1 أكتوبر 2019 - الآن

Source: IMF. (2024). IMF Managing Directors. Retrieved from <https://www.imf.org/en/About/senior-officials/managing-directors>

من الناحية القانونية فإن المدير العام ونوابه يدينون بالولاء للصندوق حصرياً، ولكن من الناحية السياسية فإن الجنسية مهمة، وفي الممارسة العملية، تُضفي القاعدة غير المكتوبة تحيزاً لصالح أوروبا، نظراً للدور الحاسم الذي يلعبه المدير العام. ويميل البعد السياسي إلى تجاوز البعد القانوني، وخاصة في حالات الأزمات، لدرجة

أن الأوروبيين يكرهون التخلي عن هذا الامتياز، ومن المتوقع أن يقاوموا حتى النهاية أي محاولة لإلغائه. وينطبق نفس الشيء بالطبع على الولايات المتحدة في البنك الدولي. وعلى الرغم من الادعاء بأن عملية اختيار المدير العام قائمة على الجدارة، لكن لسبب غريب، ينتهي الاختيار على أساس الجدارة دائماً باختيار مواطن من دولة أوروبية (Jr, 2024). ويؤكد ذلك عملية الاختيار الأخيرة للمدير العام الثاني عشر للصندوق التي تمت في 12 إبريل 2024 بإعادة التجديد للأوربية " Kristalina Georgieva " لمدة 5 سنوات ابتداء من 1 أكتوبر 2024 المرشح الوحيد لهذا المنصب (IMF, April 12, 2024).

ومنذ فترة من الزمن هناك أربعة نواب للمدير الإداري، وهناك قاعدة غير مكتوبة أخرى تحجز منصب النائب الأول للمدير الإداري للولايات المتحدة، والنائب الثاني لليابان والثالث للصين، والرابع يمثل الدول متوسطة ومنخفضة الدخل باستثناء الصين. ومن وجهة نظر قانونية، فإن تمثيل البلدان في صندوق النقد الدولي يتم من قِبل المديرين التنفيذيين، وليس الإدارة. وعلى هذا فإن الهيكل القانوني للصندوق يُعيد المدير العام ونوابه إلى حد ما، ويحظر الدعوة والدفاع الصارخ عن المصالح الوطنية أو الإقليمية. لكن من الناحية العملية والسياسية، يلعب أصل الشخص وجنسيته دوراً حاسماً في الواقع، وهذا الواقع السياسي معترف به من قِبل الجميع (Jr, 2024).

والواقع أن الاختيار الدائم لنواب المديرين ونواب الرئيس من قِبل الولايات المتحدة والصين واليابان ودول الاتحاد الأوروبي يحفز هؤلاء المسؤولين على العمل كمندوبين لهذه البلدان بدلاً من العمل كأوصياء على إدارة مؤسسات بريتون وودز ورخائها والعلاقات الطيبة معها (Nordquist & Christoph, 2024).

2- تركيبة المجلس التنفيذي

يتكون المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي من 24 مدير تنفيذي يمثلون الدول الأعضاء في الصندوق والبالغ عددهم 190 دولة. ويتولى مسؤولية إدارة الأعمال اليومية للصندوق، ويجتمع عادة عدة مرات في الأسبوع. ويمارس

الصلاحيات المفوضة له من قبل مجلس المحافظين، فضلاً عن تلك الصلاحيات الممنوحة له بموجب النظام الأساسي، ومع دخول تعديل إصلاح المجلس (إصلاحات عام 2010) حيز التنفيذ في 26 يناير 2016، أصبح المجلس التنفيذي منتخب بالكامل، وقبل ذلك كان يحق للبلدان الأعضاء التي تمتلك أكبر خمس حصص تعيين مدير تنفيذي (IMF, 2024).

يتخذ المجلس القرارات عادةً بناءً على الإجماع، ولكن في بعض الأحيان يتم التصويت الرسمي. تساوي أصوات كل عضو مجموع أصواته الأساسية (الموزعة بالتساوي بين جميع الأعضاء) والأصوات القائمة على الحصص. لذلك، تحدد حصة العضو قوته التصويتية (IMF, 2024). وحالياً هناك سبع دول تمتلك مدير تنفيذي في الصندوق، وهي الولايات المتحدة، اليابان، الصين، ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وبقية دول العالم يتم تمثيلها بنظام الدوائر الانتخابية كما يتضح من الجدول رقم (6).

ويتضح من الجدول رقم (6) أن أوروبا تسيطر على حوالي (7-9) مقاعد في المجلس التنفيذي واللجنة الدولية للشؤون المالية والنقدية أيضاً، أي حوالي ثلث المجلس، وهو ما يعكس تحيزاً لصالح أوروبا الممثلة تمثيلاً زائداً في المجلس. بينما هناك 45 بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء ليس لها سوى مقعدين في المجلس التنفيذي، وخيراً فعلت المراجعة العامة السادسة عشر التي أوصت بضرورة تخصيص مقعد إضافي لأفريقيا جنوب الصحراء وهو المقعد رقم 25. وتكرر اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وهي الهيئة الاستشارية على المستوى الوزاري التي تجتمع مرتين في العام، تكوين المجلس التنفيذي تقريباً. (Jr, 2024).

جدول رقم (6) تركيبة المجلس التنفيذي والقوة التصويتية في صندوق النقد الدولي

م	البلد / الدائرة التمثيلية	القوة التصويتية%	المنطقة التي تمثلها
1	الولايات المتحدة الأمريكية	16.5	أمريكا الشمالية
2	اليابان	6.14	آسيا
3	الصين	6.08	آسيا
4	ألمانيا	5.31	أوروبا
5	فرنسا	4.03	أوروبا
6	المملكة المتحدة	4.03	أوروبا
7	المملكة العربية السعودية	2.01	آسيا
8	الدائرة الأولى (16 بلد)	5.46	أوروبا
9	الدائرة الثانية (7 بلدان)	4.53	أمريكا اللاتينية
10	الدائرة الثالثة (12 بلد)	4.20	آسيا
11	الدائرة الرابعة (6 بلدان)	4.13	أوروبا
12	الدائرة الخامسة (15 بلد)	3.78	آسيا
13	الدائرة السادسة (12 بلد)	3.37	أوروبا + كندا
14	الدائرة السابعة (8 بلدان)	3.28	أوروبا
15	الدائرة الثامنة (8 بلدان)	3.22	أوروبا
16	الدائرة التاسعة (11 بلد)	3.07	أمريكا اللاتينية
17	الدائرة العاشرة (4 بلدان)	3.05	آسيا
18	الدائرة الحادية عشر (22 بلد)	3.02	أفريقيا جنوب الصحراء
19	الدائرة الثانية عشر (9 بلدان)	2.88	أوروبا ووسط آسيا
20	الدائرة الثالثة عشر (بلدين)	2.68	روسيا وسوريا
21	الدائرة الرابعة عشر (12 بلد)	2.58	الشرق الأوسط
22	الدائرة الخامسة عشر (7 بلدان)	2.45	شمال أفريقيا وباكستان
23	الدائرة السادسة عشر (23 بلد)	1.62	أفريقيا جنوب الصحراء
24	الدائرة السابعة عشر (6 بلدان)	1.59	أمريكا اللاتينية

Source: IMF. (2024, September 20). IMF Executive Directors and Voting Power. Retrieved from IMF: <https://www.imf.org/en/About/executive-board/eds-voting-power>.

سادساً: الأبعاد الجيوسياسية في إصلاح صندوق النقد الدولي

تُعدّ عملية إصلاح صندوق النقد الدولي عملية سياسية أو جيوسياسية في الأساس، لقد كانت كذلك دوماً منذ العصور الأولى للمؤسسة، ولكن في السنوات العشر إلى الخمسة عشر الأخيرة أصبح البعد الجيوسياسي بالغ الأهمية، وسوف يظل كذلك في المستقبل المنظور. ومن ثم يمكن القول أن القضية ليست قضية تقنية حقاً بأي معنى من معاني الكلمة، فالتعقيد الواضح لمعايير الحصص وتعريفاتها وحساباتها لا يلعب إلا دوراً ثانوياً للغاية في عرقلة عملية التغيير، إن أساسيات المسألة تكمن في ارتباط الغرب بالمؤسسة باعتبارها أداة للقوة والسيطرة الدولية، فضلاً عن الطريقة التي يُنظر بها إلى صعود الصين السريع باعتباره تهديداً استراتيجياً طويلاً الأجل (Jr, 2024).

يستخدم الغرب المؤسسة كأداة سياسية وتقديم الدعم للدول العميلة أو الحليفة، ورفض تقديم الدعم للدول التي لا تلتزم بالقواعد. وينشأ هذا النفوذ من حقيقة مفادها أن الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، إلى جانب عدد قليل من الدول المتقدمة الأخرى، تشكل بسهولة الأغلبية البسيطة⁽⁹⁾ المطلوبة للموافقة على القروض المقدمة للدول الأعضاء أو رفضها. وبوسع الدولة الصديقة أو الدولة العميلة أن تحصل على الدعم المالي، بمبالغ كبيرة، حتى من دون برنامج تعديل مقنع، في حين أن الدولة التي ينظر إليها الغرب باستياء لن تحصل على الدعم، حتى لو كانت راغبة وقادرة على اتباع برنامج تعديل قوي. والتميز، وليس الإنصاف، هو القاعدة في كثير من الأحيان (Jr, 2024).

(9) تمتلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة واليابان 56.07% من القوة التصويتية في الصندوق، ومن ثم يمكنهم تمرير القرارات التي تتطلب موافقة 50% من الأصوات مثل تعيين المدير العام.

نتيجة للتأخير في المضي قدماً في مجال الحوكمة، فإن هيكل وقواعد صنع القرار في صندوق النقد الدولي لا تزال تعكس إلى حد كبير الواقع السياسي الدولي وتوازن القوى الذي كان قائماً وقت إنشائه في نهاية الحرب العالمية الثانية، قبل ثمانين عاماً. ويظل الخلل المركزي الذي يتعين تصحيحه هو التناقض بين الحجم النسبي للدول الأعضاء في الاقتصاد العالمي وقوتها التصويتية في الصندوق. وتصحيح هذا التناقض من شأنه أن يرقى في الواقع إلى ضمان زيادة الحصة الإجمالية للدول الناشئة والنامية في الحصص والأصوات، وخاصة الاقتصادات الديناميكية (Jr, 2024).

وتظهر أهم التحديات الجيوسياسية التي تعرقل إصلاح الصندوق فيما يلي:

1- الإفراط في تمثيل أوروبا واليابان

التشوه الرئيسي في حوكمة الصندوق هو الإفراط في تمثيل أوروبا، وهو يعني من بين أمور أخرى التناقض بين الوزن النسبي المتناقض للقارة في الاقتصاد العالمي وحضورها المفرط في صندوق النقد الدولي. ويتلخص الإفراط في تمثيل القارة في ثلاثة أبعاد. أولاً، فإن الحصص والقوة التصويتية أكبر كثيراً من حصة أوروبا الحالية في الاقتصاد العالمي. ذلك أن بلدان الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين تمتلك 29.4% من القوة التصويتية، أي ما يفوق ضعف حصتها البالغة 14.6% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي عند تعادل القوة الشرائية عام 2023 كما ذكرنا سابقاً. وإذا أضفنا إلى ذلك القوة التصويتية التي تتمتع بها المملكة المتحدة في بلدان الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين، وهي الدولة التي تعمل دوماً كجزء من الكتلة الأوروبية في صندوق النقد الدولي، فإن حصة القوة التصويتية التي تمتلكها الدول الأوروبية ترتفع إلى ما يزيد قليلاً على ثلث إجمالي الأصوات (Jr, 2024).

ثانياً، العدد الكبير من المناصب في المجلس التنفيذي واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التي تشغلها الدول الأوروبية، بين 7 و 9 من أصل 24

رئيساً، أو نحو ثلث المجلس واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية. وفي حالات قليلة، تتولى الدول الأوروبية القيادة لجزء من الوقت، بالتناوب مع البلدان الناشئة والنامية، في مقاعد متعددة البلدان. وعلى هذا فإن حصة أوروبا من المناصب في مجلس الإدارة واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية تتقلب عند حوالي الثلث. ثالثاً، تتعكس القاعدة غير المكتوبة التي تحجز لمواطن من دولة أوروبية منصب المدير العام، وهو أعلى منصب في الإدارة، في الالتزام بحجز منصب رئيس البنك الدولي لمواطن أميركي (Jr, 2024).

من الناحية التاريخية كانت الدول الأوروبية الصغيرة ذات الاقتصادات المفتوحة هي المستفيدة الرئيسية من صيغة الحصص الحالية، وهي تستفيد من حقيقة مفادها أن الناتج المحلي الإجمالي لا يمثل سوى نصف الحصة المحسوبة، في حين يعكس النصف الآخر مشاركة الدولة في التجارة الدولية والاحتياجات بما في ذلك التجارة داخل الاتحاد الأوروبي. ويصبح هذا التناقض واضحاً عند مقارنة حصة التصويت للمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي (حوالي ثلث القوة التصويتية) بحصة الولايات المتحدة (17%) على الرغم من أن الاقتصادين متماثلان إلى حد كبير في الحجم ويتمتعان بدرجة مماثلة من الانفتاح الاقتصادي (Mühleisen, 2023).

كذلك فإن اليابان تعد من الدول الممثلة تمثيلاً زائداً حيث تبلغ قوتها التصويتية في الصندوق 6.14% وتحتل المرتبة الثانية في الصندوق بعد الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تبلغ حصتها من الناتج العالمي وفقاً لتعادل القوة الشرائية 3.5%، بينما تعتبر مجموعة دول البريكس من الدول الأقل تمثيلاً كمجموعة، حيث يبلغ نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وفقاً لتعادل القوة الشرائية حوالي الثلث (33.2%) بينما تبلغ قوتها التصويتية في الصندوق 14.1%، أوضحنا

سابقاً، واعتقد أن هذا متعمد من جانب الدول الكبرى ألا تزيد حصة هذا التكتل عن نسبة الـ 15% التي تعطي حق النقد على قرارات الصندوق المهمة.

على وجه التحديد فإن الصين ممثلة تمثيلاً ناقصاً، حيث تبلغ حصتها الفعلية 6.4% من إجمالي الحصص مقارنة بحصتها المحسوبة وفقاً للصيغة الحالية البالغة 13.7%، ومن ثم فزيادة حصة الصين الفعلية لتصل إلى حصتها المحسوبة يتطلب خفض نسبة الحصص الفعلية للعديد من البلدان الأخرى. على سبيل المثال سيتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقل حصتها من 17.395% إلى 14.942% (وبالتالي تفقد حق النقد على القرارات المهمة التي تتطلب دعم 85% من الأصوات). والجدير بالذكر أن أي زيادة في الحصص للصين من غير المرجح أن تتجاوز 15% نظراً لمعارضة الكونجرس لإزالة حق النقض الذي تتمتع به الولايات المتحدة في مؤسسات بريتون وودز (Nordquist & Christoph, 2024).

2- الصعود الاقتصادي السريع للصين واعتباره تهديداً استراتيجياً من وجهة نظر الغرب

بدأت الصين الاندماج في الاقتصاد العالمي منذ تطبيقها لسياسة الإصلاح والانفتاح عام 1978، وخلال العقود الأربعة التالية لانفتاحها حققت تقدماً مذهلاً في العديد من المؤشرات الاقتصادية والتي تدل على صعودها إلى مصاف القوى الاقتصادية الكبرى (Zhang, 2004). فقد أصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم في عام 2010 منتزعة هذا المركز من اليابان التي احتلته لأكثر من أربعين عاماً منذ عام 1968. وفي عام 2017 أصبحت أكبر اقتصاد في العالم من حيث تعادل القوة الشرائية، كما أصبحت أكبر مصدر للسلع في العالم منذ عام 2009، وأكبر دولة صناعية في العالم منذ عام 2010. كما حققت مراكز متقدمة في التطور

التكنولوجيا وتسعى حالياً إلى تحقيق الاستقلال التكنولوجي والنمو عالي الجودة (البنك الدولي، 2022).

ونتيجة لهذا التقدم السريع على مستويات ومجالات عديدة، فقد بدأت العلاقة بينها وبين القوى الغربية في التدهور، فقد وصفها الولايات المتحدة بأنها "منافس استراتيجي"، بينما وصفها الاتحاد الأوروبي بأنها "منافس اقتصادي يسعى إلى قيادة المجال التكنولوجي" وفي الحالتين يبدو من المؤكد أن التعاون بينهما سيصبح أكثر صعوبة (Wolf, 2019). فقد بدأت الولايات المتحدة حرباً تجارية مع الصين في عام 2018 وتسعى إلى منع الصين من الوصول للتقنيات التكنولوجية المتقدمة من خلال السعي للفصل التكنولوجي بين أكبر اقتصادين (Kim, 2019).

وقد ركزت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي للرئيس بايدن التي صدرت في أكتوبر 2022 بشكل مستمر على الصين ووصفتها بأنها بالمنافس الوحيد الذي لديه النية لإعادة تشكيل النظام الدولي، وفي نفس الوقت وبخلاف روسيا- لديه الموارد الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية لتحقيق هذا الهدف، وأن السنوات العشر القادمة ستكون العقد الحاسم في المنافسة مع الصين (The White House, 2022).

وبالنسبة لخطط إصلاح صندوق النقد الدولي تظل الصين نقطة الاشتعال، نظراً للتصور الراسخ لدى الولايات المتحدة بأنها تهدد النظام الدولي القائم على القواعد - من وجهة نظرها. تُعد الصين الحالة الأكثر وضوحاً لنقص التمثيل في صندوق النقد الدولي في ظل صيغة الحصص المعيبة الحالية، فالحصة الفعلية للبلاد أقل من نصف حصتها المحسوبة على أساس هذه الصيغة. وإذا ما تم اعتماد صيغة منقحة تأخذ الناتج المحلي الإجمالي كمعيار حتى في مزيج يهيمن عليه الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق فإن نقص تمثيل الصين سوف يصبح أكثر وضوحاً (Jr, 2024).

وهذا الوضع يخلق حجر عثرة أمام الإصلاح، وسوف ترغب الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة في بقاء الصين منخفضة، وأي إعادة توزيع للحصص، حتى لو كانت متواضعة، حتى لو تمت الموافقة عليها في صندوق النقد الدولي لن يوافق عليها الكونجرس الأمريكي نظراً للعداء الحزبي الساحق للصين، وهناك مقاومة مماثلة في اليابان والدول الأوروبية. وباختصار، فإن السياق الجيوسياسي معادٍ بشكل أساسي لإصلاح صندوق النقد الدولي. والصين هي السبب الرئيسي للتغيير، وفي نفس الوقت العقبة الرئيسية أمام التغيير (Nordquist & Christoph, 2024).

سابعاً: مخاطر ركود إصلاح نظام الحصص والحوكمة في صندوق النقد الدولي

إن التأخير في إصلاح صندوق النقد الدولي سوف يفقد المؤسسة شرعيتها وفعاليتها ونفوذها بمرور الوقت، وقد تعمل الاقتصادات الصاعدة والدول النامية عندما تياس من الإصلاح على إنشاء نظام موازي للنظام الحالي كما فعلت دول البريكس عندما أنشأت بنك التنمية الجديد، وكما فعلت الصين عندما أنشأت البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وسوف يعمل هذا الركود في الإصلاح على تفتيت النظام النقدي الدولي وشبكات الأمان المالي العالمية ويهدد الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي. وسوف نلقي الضوء فيما يلي على أهم هذه المخاطر كما يلي:

1- تفتيت النظام النقدي الدولي وشبكات الأمان المالي العالمية

فقد عززت البلدان التامين الذاتي من خلال تجميع احتياطات النقد الأجنبي التي تبلغ قيمتها 12 تريليون دولار، وأكثر من 7.5 تريليون دولار منها تحتفظ بها الأسواق الناشئة والنامية. وقد بُذلت المزيد من الجهود لتطوير مرافق الإنقاذ الإقليمية ومنها، آلية الاستقرار الأوروبية The European Stability

Mechanism (ESM) ⁽¹⁰⁾ بسعة إقراض 500 مليار يورو (540 مليار دولار)، ومبادرة شيانج ماي Chiang Mai Initiative ⁽¹¹⁾ متعددة الجنسيات بسعة إقراض 240 مليار دولار، وتطوير احتياطي الطوارئ لمجموعة البريكس BRICS Contingent Reserve Arrangement ⁽¹²⁾ التي تبلغ قيمتها حالياً 100 مليار دولار ومن المحتمل أن تزيد بعد انضمام خمس دول جديدة لها (Tran, [Understanding the debate over IMF quota reform, 2024](#)).

والأكثر أهمية هو نمو ترتيبات مبادلة العملات وتوفير السيولة لدى البنوك المركزية الكبرى، مثل خطوط المبادلة غير المحدودة التي أقامها بنك الاحتياطي الفيدرالي مع خمسة بنوك غربية كبرى بمبلغ 500 مليار دولار (Federal Reserve System, 2021). كما أبرم بنك الشعب الصيني اتفاقيات مبادلة العملات مع أكثر من أربعين طرفاً بإجمالي أكثر من 500 مليار دولار (Tran, [Internationalization of the Renmibi via bilateral swap lines, 2022](#)). ومن الطبيعي أن تكون شبكات الأمان المالي العالمية المجزئة هذه مرهقة ويصعب تنسيقها للوصول إلى استجابة قوية وفي الوقت المناسب وقت الأزمات (Tran, [Understanding the debate over IMF quota reform, 2024](#)).

(10) آلية الاستقرار الأوروبية، هي منظمة حكومية أنشأتها الدول الأعضاء في منطقة اليورو في أعقاب أزمة ديون منطقة اليورو عام 2012 وتعمل كمقرض الملاذ الأخير لدول منطقة اليورو من خلال تقديم القروض والمساعدات للدول التي تعني من أزمات أو مهددة بها. للمزيد انظر [\(Home | European Stability Mechanism \(europa.eu\)\)](#).

(11) مبادرة شيانج ماي، هي ترتيب تمويل إقليمي بين وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء في رابطة الآسيان والصين واليابان وكوريا (الآسيان+3)، ودخلت حيز التنفيذ في 31 مارس 2021. للمزيد انظر <https://amro-asia.org/the-amended-chiang-mai-initiative-multilateralisation-cmim-comes-into-effect-on-31-march-2021/>

(12) ترتيب احتياطي الطوارئ لدول البريكس هو اتفاقية لتوفير العملات الأجنبية لدول البريكس في أوقات الأزمات تم انشاؤها عام 2014 بين دول البريكس. للمزيد انظر: [\(Treaty for the Establishment of a BRICS Contingent Reserve Arrangement \(utoronto.ca\)\)](#)

ومن الممكن أن يجهد التفتت النظام النقدي الدولي وشبكة الأمان المالي العالمية. ومن الممكن أن تفسح العولمة المالية المجال أمام "الأقلمة المالية" ونظام دفع عالمي مجزأ. ومع تقليل تقاسم المخاطر على المستوى الدولي، يمكن أن يؤدي التفتت إلى زيادة تقلبات الاقتصاد الكلي، وزيادة حدة الأزمات، وزيادة الضغوط على الاحتياطيات الوطنية. وفي مواجهة مخاطر التفتت، قد تتطلع البلدان إلى التنويع بعيداً عن الأصول الاحتياطية التقليدية - وهي عملية يمكن تسريعها عن طريق التحول الرقمي - مما قد يؤدي إلى زيادة التقلبات المالية، ومن خلال إعاقة التعاون الدولي، يمكن للتفتت أيضاً أن يضعف قدرة شبكة الأمان المالي العالمية على دعم البلدان التي تمر بأزمات، وتعقيد حل أزمات الديون السيادية في المستقبل (Aiyar, et al., 2023).

2- الانحدار البطيء وفقدان النفوذ التدريجي

فقد صندوق النقد الدولي نفوذه في السنوات الأخيرة مع تمتع العديد من الأسواق الناشئة بإمكانية الوصول إلى الأسواق في أثناء جائحة كوفيد-19، ومن ثم ترك الصندوق للعمل في الغالب مع البلدان ذات الدخل المنخفض وعدد قليل من الدول الأكثر حجماً التي تعاني من مشاكل اقتصادية (Mühleisen, 2023).

وبالإضافة لركود عملية إصلاح صندوق النقد الدولي، هناك عدة أسباب ساهمت بتقليص نفوذ الصندوق لعل من أهمها (Mühleisen, 2023):

أ- تقلص الدعوات إلى إصلاحات السوق الحرة والميزانيات المالية الصارمة بسبب عودة القومية والسياسات الحمائية في البلدان الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

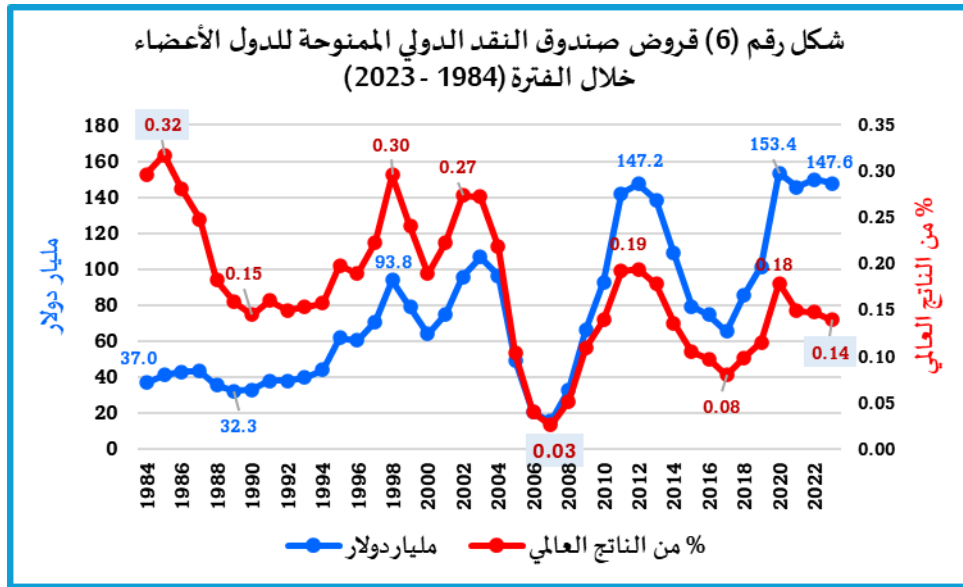
ب- اتهمت برامجه من جميع الأحزاب المعارضة في كل دول العالم بأنها تدفع نحو التفتت المفرط، وأصبحت سياسات "إجماع واشنطن" مرادفاً لصورة

الاحتجاجات في الشوارع والفقر في البلدان النامية، ولا تزال قروضه تحمل وصمة عار تحاول الدول تجنبها بأي ثمن. وبدأت الدول النامية خاصة بعد الأزمة المالية الآسيوية في بناء احتياطات لحماية نفسها ضد تدفقات رأس المال إلى الخارج.

ج- فشل صندوق النقد الدولي المتكرر في اكتشاف ومنع تراكم الاختلالات الاقتصادية الكبيرة، بما في ذلك الأزمات في التسعينيات، والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فضلا عن الزيادة الحادة في التضخم بعد كوفيد-19.

د- تحول مهمة تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية للاقتصاد العالمي إلى مجموعة السبعة أولاً، ثم إلى مجموعة العشرين، ومن ثم انتزعت مجموعة العشرين بعض المسؤوليات الرئيسية من صندوق النقد الدولي.

ونتيجة لهذه الأسباب انخفضت قروض الصندوق التي يقدمها للدول الأعضاء كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 0.32% عام 1986 إلى 0.03% عام 2007 قبيل الأزمة المالية العالمية، وهي اليوم (في نهاية عام 2023) تمثل 0.14% من الناتج العالمي ويتضح ذلك من خلال الشكل رقم (6)



المعهد العلمي والبحوث والدراسات الاقتصادية على بيانات الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام 2024 البنك الدولي، وبيانات الانتماء المستحق على الدول الأعضاء من صندوق النقد الدولي من الرابط التالي (<https://www.imf.org/external/np/fin/tad/extcred1.aspx>)، وتم استخدام سعر صرف وحدة حقوق السحب الخاصة في 31 ديسمبر مقابل الدولار الأمريكي من الرابط التالي (https://www.imf.org/external/np/fin/data/rms_sdrv.aspx) لتحويل القروض من حقوق السحب الخاصة للدولار الأمريكي.

ثامناً: النتائج والتوصيات

1- النتائج

توصل البحث للنتائج التالية:

- أ- لم تعكس إصلاحات نظام الحصص والقوة التصويتية لصندوق النقد الدولي التي تم تبنيها خلال الفترة (2006 - 2010) الأهمية النسبية المتزايدة للاقتصادات الصاعدة والدول النامية في الاقتصاد العالمي، ولولا ضعف القوى الغربية في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 لم تكن هذه الإصلاحات لترى النور.
- ب- لا تزال طريقة اختيار الإدارة العليا وتركيبه المجلس التنفيذي واللجنة الدولية للشؤون المالية والنقدية تعكس الواقع السياسي الدولي وتوازن القوى الذي كان قائماً وقت إنشاء الصندوق في نهاية الحرب العالمية الثانية قبل ثمانين عاماً، حيث ينحاز لأوروبا والولايات المتحدة على الرغم من تغير هذا الواقع.
- ج- هناك استياء وعدم رضا من جانب الاقتصادات الصاعدة والنامية، وخاصة دول البريكس من ركود وتأخير إصلاحات نظام الحصص والحوكمة في صندوق النقد الدولي، وهو ما دفعها لبناء مؤسسات بديلة للمؤسسات الحالية، مثل بنك التنمية الجديد والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية.
- د- تمثل الاعتبارات الجيوسياسية العائق الرئيسي في إصلاح صندوق النقد الدولي، حيث مازالت القوى الغربية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) واليابان ينظرون لصندوق كأداة للقوة والسيطرة الدولية، وفرض نماذج التنمية الغربية على الدول النامية.
- هـ- تعتبر الصين نقطة الاشتعال في إصلاح صندوق النقد الدولي، نظراً للتصور الراسخ لدى الولايات المتحدة بأنها تهدد النظام الدولي القائم على القواعد، وهي الدولة الأقل تمثيلاً وفقاً لأي معيار، ولا يريد الغرب إعطاء الصين المزيد من النفوذ داخل الصندوق.

و- يتعرض الصندوق للانحدار البطيء والفقدان التدريجي للنفوذ نتيجة لركود إصلاحاته، فالاقتصادات الصاعدة والدول النامية عندما يئست من الإصلاحات اتجهت لعقد ترتيبات أخرى مثل، مراكمة الاحتياطيات وعقد اتفاقات المبادلة الثنائية للعملات بين البنوك المركزية، والانضمام للمؤسسات البديلة (بنك التنمية الجديد، البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية)، وإذا ظل هذا الركود في الإصلاح فسوف يفقد الصندوق شرعيته وفعاليته، وسيؤدي ذلك إلى تفتيت النظام النقدي الدولي وتعريض الاستقرار الاقتصادي والمالي الدولي للخطر.

2- التوصيات

يقدم البحث التوصيات التالية:

- أ- نوصي بضرورة إصلاح نظام الحصص والحوكمة في صندوق النقد الدولي بأسرع وقت ممكن والالتزام، بالموعد الذي حددته المراجعة العامة السادسة عشر لمواءمة الحصص والقوة التصويتية بما يتناسب مع الأهمية النسبية للاقتصادات الصاعدة والنامية في الاقتصاد العالمي وهو يونيو 2025.
- ب- يجب على الدول المتقدمة التكيف مع الواقع الجديد، والاعتراف بتغير الوضع الذي كان قائماً عن إنشاء الصندوق بعد الحرب العالمية الثانية، والتعامل بمرونة مع تنفيذ إصلاحات الصندوق حتى لا يفقد الصندوق شرعيته وفعاليته.
- ج- ننصح الاقتصادات الصاعدة والدول النامية بزيادة دورها وتواجدها وفعاليتها في المؤسسات البديلة للصندوق، وتأمين نفسها من الأزمات بعيداً عن الصندوق، حتى تكون وسيلة ضغط على الدول المتقدمة لتنفيذ الإصلاحات.
- د- ننصح الدول المتقدمة بالتعامل مع صعود الصين باعتباره عامل استقرار للنظام الدولي، وليس عامل تهديد والاعتراف بحقها وحق شعبها في التنمية والحياة الكريمة في إطار من المنافسة العالمية العادلة.

1- المراجع الأجنبية

- Aiyar, S., Chen, J., Ebeke, C., Garcia-Saltos, R., Gudmundsson, T., Ilyina, A., . . . Pedro Trevino, J. (2023). *Geoeconomic Fragmentation and the Future of Multilateralism*. Research Department and Strategy, Policy, & Review Departmen. IMF. Retrieved from <https://www.imf.org/en/Publications/Staff-Discussion-Notes/Issues/2023/01/11/Geo-Economic-Fragmentation-and-the-Future-of-Multilateralism-527266>.
- Bretton Woods Project. (2016, March 31). *IMF & World Bank decision-making and governance*. Retrieved from <https://www.brettonwoodsproject.org/2016/03/imf-world-bank-decision-making-and-governance-existing-structures-and-reform-processes/>.
- Bretton Woods Project. (2024, April 9). Undemocratic gentleman's agreement will further challenge next IMF managing director. *Bretton Woods Project*. Retrieved from <https://www.brettonwoodsproject.org/2024/04/undemocratic-gentlemans-agreement-will-further-challenge-next-imf-managing-director/>.
- Federal Reserve System. (2021, July 28). *Statement Regarding Repurchase Agreement Arrangements*. Retrieved from <https://www.federalreserve.gov/newsevents/pressreleases/monetary20210728b.htm> .
- Fresnillo, I., & Romero, M. J. (2024, July 17). Bretton Woods Institutions at 80: What should the future look like? *The European Network on Debt and Development (Eurodad)*. Retrieved from https://www.eurodad.org/bretton_woods_institutions_at_80_what_should_the_future_look_like .
- IMF. (2008, April 29). *IMF Board of Governors Adopts Quota and Voice Reforms by Large Margin*. Retrieved from <https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/14/01/49/pr0893> .

-
- IMF. (2008, March 28). *IMF Executive Board Recommends Reforms to Overhaul Quota and Voice*. Retrieved from <https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/14/01/49/pr0864> .
- IMF. (2010, December 16). *IMF Board of Governors Approves Major Quota and Governance Reforms*. Retrieved from <https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/14/01/49/pr10477> .
- IMF. (2011, March 3). *The IMF's 2008 Quota and Voice Reforms Take Effect*. Retrieved from <https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/14/01/49/pr1164> .
- IMF. (2016, January 27). *Historic Quota and Governance Reforms Become Effective*. Retrieved from <https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/14/01/49/pr1625a> .
- IMF. (2023, December 18). *IMF Board of Governors Approves Quota Increase Under 16th General Review Quotas*. Retrieved from <https://www.imf.org/en/News/Articles/2023/12/18/pr23459-imf-board-governors-approves-quota-increase-under-16th-general-review-quotas> .
- IMF. (2006, September 18). *IMF Board of Governors Approves Quota and Related Governance Reforms*. Retrieved from <https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/14/01/49/pr06205> .
- IMF. (2020, February 13). *IMF Board of Governors Approves a Resolution on Quota Reviews*. Retrieved from <https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/02/13/pr2050-imf-board-of-governors-approves-a-resolution-on-quota-reviews> .
- IMF. (2024, September 20). *Governance Structure*. Retrieved from About IMF: <https://www.imf.org/external/about/govstruct.htm> .
- IMF. (2024, September 15). *IMF Managing Directors*. Retrieved from <https://www.imf.org/en/About/senior-officials/managing-directors>.
- IMF. (2024, September 15). *IMF QUOTAS*. Retrieved from International Monetary Fund: <https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2022/IMF-Quotas>.
- IMF. (April 12, 2024). *IMF Executive Board Selects Kristalina Georgieva to Serve a Second Term as Managing Director. Press Release No. 24/113*. Retrieved from
-

<https://www.imf.org/en/News/Articles/2024/04/12/pr24113-imf-executive-board-selects-kristalina-georgieva-to-serve-a-second-term-as-managing-director> .

- Jr, P. N. (2024, June 3). A way out for IMF reform. *Bretton Woods Project*. Retrieved from <https://www.brettonwoodsproject.org/2024/06/a-way-out-for-imf-reform/> .
- Kim, M.-h. (2019, February 4). A real driver of US–China trade conflict: The Sino–US competition for global hegemony and its implications for the future. *International Trade, Politics and Development*, 3(1), pp. 30-40. Retrieved from <https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/ITPD-02-2019-003/full/html> .
- Kring, W. N., Gao, H., Mohan, R., & Uy, M. (2023, June). Towards a Balanced Quota Reform at the IMF. *Think20 (T20), T20 Policy Brief*. Retrieved from <https://t20ind.org/research/towards-a-balanced-quota-reform-at-the-imf/> .
- Mahbubani, K. (2019, September 22). *How the West can adapt to a rising Asia*. Retrieved September 16, 2024, from TED Talks channel: <https://www.youtube.com/watch?v=dsJWs6Z6eNs&t=12s> .
- Mühleisen, M. (2023, October 9). The Bretton Woods institutions under geopolitical fragmentation. *Atlantic Council*. Retrieved from <https://www.atlanticcouncil.org/in-depth-research-reports/issue-brief/the-bretton-woods-institutions-under-geopolitical-fragmentation/> .
- Nordquist, S., & Christoph, J. (2024, January 16). Governance reform of the Bretton Woods Institutions. *Atlantic Council*. Retrieved from <https://www.atlanticcouncil.org/in-depth-research-reports/issue-brief/governance-reform-of-the-bretton-woods-institutions/> .
- The White House. (2022, October 12). *National Security Strategy*. Retrieved from <https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2022/11/8-November-Combined-PDF-for-Upload.pdf> .
- Tran, H. (2022, March 18). *Internationalization of the Renmibi via bilateral swap lines*. Retrieved from Atlantic Council:

<https://www.atlanticcouncil.org/blogs/econographics/internationalization-of-the-renmibi-via-bilateral-swap-lines/> .

- Tran, H. (2024, March 28). Understanding the debate over IMF quota reform. *Atlantic Council*. Retrieved from <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/econographics/understanding-the-debate-over-imf-quota-reform/> .
- Wolf, M. (2019, June). The IMF today and tomorrow. *Finance & Development Magazine* . Retrieved from <https://www.imf.org/Publications/fandd/issues/2019/06/the-future-of-the-imf-wolf> .
- Zhang, W.-W. (2004). The implications of the rise of China. *foresight*, 6(4), pp. 223-226. doi: <https://doi.org/10.1108/14636680410554700> .

2- المراجع العربية

- البنك الدولي. (2022). مؤشرات التنمية الدولية. البنك الدولي.
- هيلاري رودهام كلينتون. (2014). مذكرات هيلاري كلينتون: خيارات صعبة (النسخة العربية). بيروت، لبنان: إ للنشر والتوزيع.